

هل ينقذ الكاظمي الدولة العراقية من سطوة حزب الدعوة الإسلامية

استحوذ المالكي واصهاره على قيادة الحزب وراء الانشقاقات الداخلية



نهاية مرحلة المالكي

كان العبادي في نهاية دورته اكتسب عداوة إيرانية لا بأس بها، لأنه تصالح مع السعودية واقترب من الولايات المتحدة، ومع الفار الذي يضمه المالكي له، أصبح استمراره في السلطة مستحيلا.

وغادر العبادي المنصب في 2018، فاسحا المجال أمام أول رئيس حكومة في العراق، من خارج حزب الدعوة، منذ 2005. ومع صعود قوى جديدة في الفضاء الشيعي مثل تيار الزعيم الديني مقتدى الصدر، واستعادة قوى تقليدية زخمها الذي خسرتها خلال السنوات الماضية مثل رجل الدين الشيعي عمار الحكيم، يعتقد

وليست مصادفة أن يحصل الائتلاف الذي يقوده العبادي على وزارتين في كابينة الكاظمي، في حين يحصل المالكي على وزارة واحدة.

ومنذ تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة، يروج مقربون من المالكي أن الأول هو أحد رجال حزب الدعوة السابقين، لكن الكاظمي يقول إن علاقته بالدعوة تشبه علاقته بجميع القوى السياسية الشيعية.

وتؤكد المصادر أن مشاركة حزب الدعوة في حكومة الكاظمي ليست مؤكدة، في حال أصر المالكي على استقذار أحد أصداره.

ويقول مطلعون إن المالكي أغضب رفاقه في الحزب في تلك الحقبة، ليس مجرد هيمنته على كل مفاصل الدولة، بل لأنه فتح باب القرائية لتدك أسوار الدعوة. وجاء المالكي باثنتين من أصداره ومنحهما أدوارا قيادية في الحزب.

ومع حلول عام 2014، كان المالكي قد هيمن على الدولة والحزب، لكنه خسر تلك أراضي الوطن لصالح تنظيم داعش، ما مهد لإطاحته من العرش.

سقط المالكي والحزب لم يسقط

سقط المالكي في سياق الفوز برئاسة الحكومة، لكن الحزب لم يسقط، إذ دفع رئيس مكتبه السياسي جاسر العبادي ليشغل المنصب التنفيذي الأول في النظام السياسي العراقي بين 2014 و2018.

واتار هذا التحول غضب المالكي ودفعه إلى التشكيك في الشرعية الحزبية التي سمحت بصعود العبادي، لكنه عاد إلى رشده واكتفى بإقصاء كل من دعم العبادي بعيدا عن أسوار حزب الدعوة.

وكسر المالكي موقعه الحزبي والسياسي خلال الأعوام التالية لماكفة العبادي، وصعد ضده بقوة عندما شعر أنه يئس شعبية قد تساعده في الحصول على ولاية ثانية. ويقول ساسة واكبوا هذه المرحلة، إن المالكي كان أحد أهم أسباب فقدان حزبه السلطة، عندما طلب من الزعماء الشيعية في 2018 اختيار أي مرشح لرئاسة الوزراء باستثناء العبادي.

تنظيم القاعدة يكسب الانصار في أوساط الأقلية السننية التي وجدت نفسها خارج دائرة الحكم، بعد الإطاحة بصدام حسين من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا.

وقبل أن يتفرغ المالكي للتصدي إلى الحرب الأهلية، كان عليه أن يستولي على قيادة حزب الدعوة، بوصفه شاغل المنصب الأول في العراق، لكن إزاحة الجعفري من موقعه السياسي بعد إزاحته من موقعه التنفيذي، لم تكن ممكنة، ما دفع مجلس شورى الحزب، الذي تحول لدعم رئيس الوزراء الجديد، إلى ابتكار حيلة. ففي المؤتمر العام للحزب، فوجئ الجعفري بأن هناك اقتراحا جديدا اقترته الهيئة العامة حول منصب "الأمين العام"، الذي تتجاوز صلاحياته صلاحيات الرئيس.

وانتخب المالكي أمينا عاما للحزب، ليجد الجعفري نفسه مضطرا لمغادرة الدعوة بتشكيل نهائي، حيث انشق ليشكل تيارا جديدا حمل عنوان الإصلاح.

وكان واضحا أن المالكي سيبقي على رأس الدعوة ما دام على رأس السلطة في العراق، لكنه لم يكتف بهذا الواقع، بل أراد تحويل الحزب إلى مجرد مساحة خدمية ضمن إمبراطوريته التي بدأ تشييدها عام 2011، عندما غادر الأميركيون البلاد، وتركوا الساحة لرئيس الوزراء كي يعيد تشكيلها على هواء. وفي هذه الذروة، صار الحزب مجرد نراع في مشروع المالكي الذي يتمدد تحت عنوان دولة القانون، وهو الأمر الذي أغضب قيادات الدعوة.

اسئلة كثيرة تتعلق بكفاءة قيادات حزب الدعوة لتولي مثل هذه المهام.

لكن الأمر لم يكن يتعلق بكفاءة الجعفري، وإنما بموقعه الحزبي، فهو زعيم الحزب الذي أجمع رجال الدين الشيعة في العراق عام 2004 على أن يحتكر منصب رئيس الوزراء إلى أجل غير مسمى، بوصفه أعرق التجارب السياسية الشيعية من جهة، ولأنه خسر الجزء الأكبر من قياداته خلال مناهضته لحزب البعث من جهة ثانية. ولم يستمر وجود الجعفري في واجهة المشهد سوى شهور، حيث صعد نجم أسماء أخرى في حزب الدعوة، أبرزها نوري المالكي وعلي الأديب، اللذين تنافسا على خلافة الجعفري في منصب رئيس الوزراء.

حزب الدعوة تأسس عام 1957 لمجابهة الانفتاح الاجتماعي الذي صعد في أواخر العهد الملكي وبلغ ذروته في السبعينات

عندما تفوق المالكي في انتخابات حزبية على الأديب وكلف بتشكيل الحكومة في 2006، كانت البلاد تخوض واحدة من أسوأ النزاعات الأهلية في تاريخها، حيث كانت التصفيات المتبادلة بين الشيعة والسنة في أشدها، فيما كان

تكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة العراقية وما ترتب عنه من تجاذبات، كان كاشفا لما يسود العملية السياسية العراقية من عقد سياسية وأيديولوجية، بعضها يعود إلى مفصل 2003، ومرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي ثم الهيمنة الإيرانية. وفي كل تلك المراحل كان حزب الدعوة الإسلامية فاعلا في المشهد العراقي سواء بتكريس التبعية لإيران أو لجهة بناء نظام حكم ديني يقطع مع ما عرفه العراق طيلة عقود سابقة من انفتاح سياسي واجتماعي.

بغداد - كشفت مفاوضات تشكيل

الحكومة الجديدة في العراق عن تراجع كبير في تأثير حزب الدعوة الإسلامية، الذي سبق أن احتكر السلطة بين 2005 و2018. وعلمت "العرب" من مصادر على صلة بمفاوضات تشكيل حكومة رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي أن

حزب الدعوة الذي يتزعمه نوري المالكي سيحصل على وزارة واحدة في الكابينة الجديدة.

وتكشف المصادر أن الوزارة التي مُنحت لحزب المالكي لن تكون سيادية أو ذات شأن، بعدما حجزت القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية الحقائق المهمة. وتشير المصادر إلى أن المالكي يفكر في ترشيح أحد صهره، حسين المالكي أو ياسر صخيل، لشغل هذه الحقبة، ما يعيق الأزمة التي يعانيها حزب الدعوة منذ عام 2011.

وشهد عام 2011 هيمنة من قبل المالكي وأصداره على القرار السياسي في حزب الدعوة الإسلامية، الذي احتكر منصب رئيس الوزراء بعد 2003 لمدة 14 عاما.

ويستبد فرض المالكي أصداره على الدعوة، شهد الحزب انشقاقات عديدة، أبرزها تلك التي قادها رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وقادت إلى حصوله على منصب رئيس الوزراء عام 2014. وشغل العبادي لسنوات مسؤولية رئيس المكتب السياسي للحزب، قبل أن يجمده المالكي. وتشغل المالكي منصب رئيس الوزراء لولايتين بين 2006 و2014، وكان قريبا من الولاية الثالثة لولا اعتراض المرجع الشيعي علي السيستاني.

مرحلة التفجيرات

عندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، استغل حزب الدعوة انشغالات النظام على الحدود وتحرك لتنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات بارزة في السلطة من بينها محاولة اغتيال طارق عزيز.

وتتميز أدبيات الجماعات الإسلامية المسلحة "فضل" تفجير أول سيارة مفخخة، إلى حزب الدعوة، خلال محاولاته اغتيال شخصيات قيادية في نظام البعث خلال حقبة الثمانينات. وبدأت قصة حزب الدعوة في الحكم داخل العراق مع تولى زعيمه إبراهيم الجعفري منصب رئيس الوزراء في مايو 2005.

وكانت مهمة الحكومة التي شكلها الجعفري وقاطعها العرب السنة، تلتخص في إجراء انتخابات تفرز حكومة دائمة تدير البلاد لأربع سنوات، بعد الإطاحة بنظام صدام حسين في 2003.

ومثلت حكومة الجعفري نهاية الحالة الانتقالية العراقية التي بدأت بتجربة إدارة مباشرة عبر الاحتلال الأميركي على يدي الحاكم المدني بول بريمر، ثم مجلس الحكم، وهو تشكيل يضم ممثلين عن الأديان والقوميات العراقية يتداول أعضاؤه السلطة شهريا، تم الحكومة المؤقتة برئاسة إيد علاوي.

وكان الجعفري حينها يسعى إلى لفت الأنظار من خلال استعراضاته الخطابية، التي كثيرا ما أشارت السخرية لجهة استخدامه مصطلحات غريبة، وتناوله ملفات في غير وقتها، ما فتح الباب على

ولد لإيران

يعتقد السيستاني أن المالكي بالغ في ولائه لإيران خلال الأعوام الأخيرة من ولايته الثانية، وحول شيعية العراق إلى حطب لنيران مشاريع طهران الخارجية.

وتقول مصادر مطلعة إن انشقاقا جديدا قد يقع داخل الدعوة الآن، بسبب إصرار المالكي على إسناد الوزارة إلى أحد أصداره، مشيرة إلى اندلاع خلاف بين الأمين العام للحزب وعبدالحليم الزهيري، أحد أبرز القادة فيه.

وقبل عدة أعوام، لم يكن أحد ليصدق أن حزب الدعوة قد يتراجع إلى هذا المستوى، بعد أن احتكر المنصب الأول في النظام السياسي العراقي طيلة أعوام.

ويقول مراقبون إن سعي المالكي إلى تقويض النفوذ الروحي للسيستاني في

رمضان في زمن كورونا.. قرارات أوقفت الاستغلال السياسي للتجمعات الدينية

إجراءات السلامة الصحية، وأحيانا يكون للشعائر الدينية الأسبقية على أي اعتبار آخر.

من السعودية إلى المغرب، حيث فرضت تدابير العزل، تدعم الهيئات الدينية تطبيق القيود الصحية الصارمة

في باكستان أقمع الأئمة السلطات بعدم إغلاق المساجد، وليلة بعد أخرى سيجتمع الأصدقاء والعائلات حول مائدة الإفطار.

في بنغلاديش، ضربت الشخصيات الدينية بتوصيات السلطات الصحية عرض الحائط، ففي حين دعت الحكومة إلى الحد من التجمع داخل المساجد، ردّد حذرت الحكومة السفر خوفا من ازدياد الإصابات بكوفيد - 19 على نحو هائل.

غير عادي مع حظر صلاة الجماعة وإغلاق المساجد. وبالتالي، سيحرم السنغاليون من أداء صلاة النافلة بعد الإفطار خارج بيوتهم. هذا عدنا عن إلغاء الفعاليات الدينية الكثيرة التي تنظم خلال هذا الشهر.

بالإضافة إلى ذلك، حظرت السلطات السفر بين المدن في حين يشهد رمضان عادة حركة تنقل كثيفة بين المناطق الداخلية للبلاد ودار.

وحتى لا تتأثر مساعدا الفئات الأكثر حرمانا من جزاء تدابير احتواء الوباء، تنظم الجمعيات والسلطات نفسها بشكل

مختلف. وهكذا لن يُسمح في تركيا بتنظيم موائد الإفطار في الساحات للمحتاجين، لكنّ بلديتي إسطنبول وأنقرة تعزّمان توزيع الأطباق عليهم أو إرسال رزم طعام لهم.

وفي السنغال، لن يقدم الحسن ندور، لاعب كرة القدم السنغالي السابق، وجمعيته موائد إفطار، ولكنهم سيوزعون "وجبات طعام، وأرز وسكر ووزة بيضاء".

وفي مختلف البلدان، تواصل الهيئات الدينية دعواتها التقليدية إلى فعل الخير.

حيث لا تزال المساجد مغلقة على الرغم من الرفع التدريجي للقيود في الأسابيع المقبلة، أعدت أماكن العبادة في برلين تلاوة القرآن والصلوات والخطب عبر الإنترنت. وسيطبق الأمر نفسه في هولندا التي لا تفرض العزل الكامل، حيث ستبث صلاة رمضان عبر الإنترنت.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يستعد السنغال حيث أكثر من 90 في المئة من السكان من المسلمين، لرمضان



صل في بيتك

وبالمثل أوصت مديرية الشؤون الدينية (ديانت) في تركيا بالصوم والصلوة في المنزل. وفي روسيا أيضا، دعى المسلمون للصلوة في المنزل.

وكذلك في كوسوفو وألبانيا حيث أغلبية السكان مسلمون، دعي السكان إلى إقامة الشعائر الدينية في المنازل، كما هو الحال في فرنسا والنمسا وألمانيا.

ولن يسمح بصلاة الجماعة سواء في بلغاريا أو في الجوسنة. في ألمانيا،

حيث فرضت تدابير العزل، تدعم الهيئات الدينية في معظم الأحيان تطبيق القيود الصحية الصارمة.

ويقول مؤذن المسجد الحرام الذي فرغ من مصليه في مكة "لقد انقلب قلبنا".

وبصورة استثنائية هذه السنة، دعت منظمة الصحة العالمية بوضوح إلى "إلغاء التجمعات الاجتماعية والدينية"، بما في ذلك "في الأماكن المرتبطة بالأنشطة والفعاليات الرمضانية، مثل أماكن الترفيه والأسواق والمتاجر". لكنها أوضحت أن ذلك لا يعفي المسلمين "الأصحاء" من الصيام "كما فعلوا في السنوات السابقة".

وفي إيران، الدولة الأكثر تضررا من الوباء في الشرق الأوسط، دعا المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي مواطنيه إلى تجنب التجمعات دون "إغفال الصلاة".